

بنغلاديش

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

نزع السلاح النووي

- ١- تؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وتؤكد المجموعة في هذا السياق أن أولى أولوياتها على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هي نزع السلاح النووي.
- ٢- وتعرب المجموعة من جديد عن قلقها العميق إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها من خطر على بقاء البشرية. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استعمالها وانتشارها قائماً.
- ٣- وتعرب المجموعة من جديد عن موقفها الذي أبدته في البيانات وورقات العمل التي سبق أن قدمتها إلى مؤتمر نزع السلاح وتشير إلى الوثائق الختامية الصادرة عن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة - أي الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح - وإلى إعلان مؤتمر قمة طهران المعقود في عام ٢٠١٢ والوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز. ونذكر في هذا الصدد بأن أول قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، وهو القرار ١(د-١) المعتمد بالإجماع، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.
- ٤- وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى أن هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

- ٥- وأعاد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ أيضاً تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.
- ٦- وفي حين تلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، تعرب من جديد عن قلقها العميق إزاء بطء التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي، وعدم إحراز هذه الدول لأي تقدم نحو تحقيق التخلص الكامل من ترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال للتدابير الملموسة المفضية إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ويستدعي ذلك تجديد الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي من أجل حث وتيرة التقدم في نزع السلاح النووي. ونأمل أن تغتنم جميع الدول كل الفرص في هذا الصدد، بما فيها فرصة الاجتماع المقبل رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، الذي سيعقد في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام.
- ٧- وإذ تؤكد المجموعة التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فهي تشدد على الحاجة الملحة إلى الشروع، بلا تأخير، في مفاوضات بهذا الشأن في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية بالكامل، بما يشمل اتفاقية لحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها واستعمالها ولتدمير تلك الأسلحة، بما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية بصورة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، وذلك في إطار زمني محدد.
- ٨- وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة ينبغي أن تطبق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.
- ٩- وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران مترابطان جوهرياً ومتعاضدان.
- ١٠- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بجميع جوانبه، ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة عناصر يكمل بعضها بعضاً، وينبغي العمل عليها في آن معاً، حيثما أمكن ذلك، تعزيزاً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.
- ١١- وتؤكد المجموعة من جديد أن إزالة الأسلحة النووية بالكامل هي الضمان القاطع الوحيد من استعمالها أو التهديد باستعمالها. وفي انتظار التمكن من إزالة تلك الأسلحة بالكامل، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق سريع بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

١٢- وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي التي تتبناها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول التي تضع مبررات لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتشير من ثم في هذا الصدد إلى الحاجة الحقيقية والملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات الأمنية بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر العودة إلى استعمال تلك الأسلحة في يوم من الأيام ولتيسير عملية إزالتها. وتذكر المجموعة في هذا الصدد بدعمها القوي لمقاصد قرارها ٤٥/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والمعنون "تخفيض الخطر النووي"، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٦٧ المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والمعنون "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية".

١٣- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يفترض، في جملة أمور، أن يساهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة من جديد أن بلوغ أهداف المعاهدة بالكامل سيتطلب التزاماً مستمراً من جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بترع السلاح النووي.

١٤- وتؤكد المجموعة من جديد ما للدبلوماسية المتعددة الأطراف من وجهة قاطعة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تمسكها بتشجيع النهج المتعدد الأطراف باعتباره مبدأ المفاوضات الأساسي في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٣٢ المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

١٥- وتشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مداورات الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ التي عقدت في الفترة ما بين ٢٢ نيسان/أبريل و٣ أيار/مايو ٢٠١٣ في جنيف. وتدعو دول المجموعة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى التنفيذ الكامل لتوصيات إجراءات المتابعة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة، بما فيها تلك المتعلقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح والشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتؤكد دول المجموعة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من جديد أهمية التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع التقدم الملموس في اتخاذ الخطوات المفصية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وتحيط علماً بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية وافقت على تقديم تقارير عما اتخذته من إجراءات تتعلق بترع السلاح النووي إلى اجتماع اللجنة التحضيرية عام ٢٠١٤، وأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ سيتولى التقييم وسيبحث الخطوات التالية من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً كاملاً.

١٦- وتعرب دول المجموعة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن قلقها الشديد إزاء التأخير الطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وتحث الجهات الثلاث الراعية للقرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً دون المزيد من التأخير. وتذكر دول المجموعة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالمقرر التوافقي الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ والمتعلق بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتعرب عن خيبة أملها الشديدة من عدم انعقاد المؤتمر في عام ٢٠١٢ كما كان مقرراً. فهي ترى أن عدم انعقاد المؤتمر في عام ٢٠١٢ مخالف لنص وروح الاتفاق الجماعي الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، وهو اتفاق يرمي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط تنفيذاً كاملاً. وهي ترفض بقوة ما تعلقت به الجهات المعنية بعقد المؤتمر من عراقيل مزعومة لتبرير عدم انعقاد المؤتمر في الموعد المحدد، وتعرب عن قلقها الشديد لأن المؤتمر لم يُعقد بعد. وهي تحث الأمين العام للأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الروسي على عقد المؤتمر بلا مزيد من التأخير درءاً لأي تبعات سلبية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتذكر دول المجموعة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في هذا السياق أيضاً بأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ أعاد تأكيد الحاجة الملحة والمهمة إلى انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٧- وتؤكد المجموعة من جديد استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في عمل المؤتمر، وتود في هذا الصدد الإشارة إلى محتويات الوثائق CD/36/Rev.1، وCD/116، وCD/341، وCD/819، وCD/1388، وCD/1462، وCD/1570، وCD/1571، وCD/1923، وCD/1938 التي قدمتها بمجموعة الـ ٢١ لهذا الغرض.

١٨- ونظراً إلى التزام المجموعة القوي بترغ السلاح النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية، تعيد مجموعة الـ ٢١ طرح الخطوات الملموسة التالية:

- إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً مطلقاً بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛
- إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية؛
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء حالة التأهب النووي وخفض الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛
- التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛

- التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛
 - التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداثها وإنتاجها تكديسها واستعمالها، وتدمير تلك الأسلحة، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.
-